الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

مسلم البراك.. الحكاية الألف

تختلف أو تتفق مع مسلم البراك، لابد أن تعترف بأنه شخصية سياسية مؤثرة، تحبه أو لا تحبه ذلك شأنك الخاص، أما الشأن العام فيقول انه نجم سياسي حقيقي، ونجوميته تعدت الحدود الإقليمية، وأصبح ركنا أساسيا في المشهد السياسي سواء كان عضو مجلس أمة أو عضو مجلس أمة سابق، أو حتى كان مواطنا عاديا لا يحمل أي صفة، معادلة الاختلاف عليه أو الاتفاق معه خلقت منه حالة خاصة في المنطقة، وهذه الحالة الخاصة لا يمكن إنكارها، سلم نفسه للحكم الصادر بحقه أو لم يسلم نفسه، ذلك مجرد جزء يسير من سيرة سياسي خلق لنفسه مجدا شخصيا خاصا، ووضعا مختلفا عن جميع الساسة الذين مروا بتاريخ البلد، شخصيا أختلف معه كما يختلف كثيرون حول أدائه السياسي وخرقه للدستور في جزئية الحكم الأخير عليه، ولكن هذا الاختلاف لا ينكر أن مسلم البراك حفر حروف اسمه في صخرة المشهد السياسي الكويتي.

كما قلت، تختلف معه أو تتفق، في النهاية الرجل استطاع كسب مساحة عريضة من الحراك السياسي الكويتي، وحول نفسه من مجرد نائب في مجلس الأمة إلى رقم صعب في المعادلة السياسية، فعلى الرغم من انه ليس نائبا الآن إلا أنه فرض نفسه كجزء من الواقع السياسي بكل أبعاده.

حسنا، لم يسلم البراك نفسه؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه كثيرون اليوم، والحقيقة أن الإجابة على سؤال كهذا تستحضر سؤالا آخر، مفاده: «ولم البراك الذي يجب أن يطبق على مخه القانون دون غيره؟»،

فلدينا عشرات بل مئات من المطلوبين لأحكام صادرة ويصولون ويجولون في البلد بل بعضهم غادر البلاد، ومع هذا لم تتحرك إدارات التنفيذ إلا تجاه هذا الشخص دون غيره.

قلت وأكرر: أختلف كثيرا مع البراك، في توجهاته الأخيرة، وأرفضها، ولا أقبلها، ولكن لم يجب ألا تمر فاتورة تطبيق القانون إلا عليه هو وبهذا الزخم؟!

كان يمكن للحكومة ببساطة أن تعتبره واحدا من عشرات، بل مئات، ممن لم تطبق بحقهم الأحكام القضائية الصادرة بحقهم، وتترك الموضوع يمر بهدوء لحين الفصل في النظر بقضية الاستئناف الأسبوع المقبل، فإما أن يطلق سراحه لحين الاستئناف أو يسجن وذلك عائد لتقدير القاضي، ولكن أن تشغل الحكومة نفسها وتشغل قواتها الأمنية بهذا الرجل دون غيره، وهي تعلم أن الناتج عن هذا الانشغال صدام مع بعض فئات الشعب، فهنا المسألة تتعدى المنطق إلى اللامنطق، وتتجاوز الحصافة السياسية في التعامل مع الأمور إلى ارتكاب الصدام بسذاجة غير حميدة، وكان يجب على الحكومة ان تمارس ضبط النفس، فالأمر لا يتعلق بمسلم، ولا يتعلق بـ«الشعبي»، ولا يتعلق بمؤيدي مسلم، وإنما يتعلق بنظر تطبيق القانون بشكل كامل، ولو كانت الحكومة تطبق القانون على الجميع لما حصلت مشكلة أصلا، وربما لم يولد التكتل الشعبي أصلا، بل ربما لم تولد لدينا معارضة شرسة من الأصل، هل هذا واضح؟

عندما يتمسك مسلم بضرورة وصول الكتاب الأصلي والرسمي لتسليم نفسه فهو هنا يؤصل مبدأ قانونيا حقيقيا لا يمكن لأحد أن يجادله فيه، لأننا منذ ولادة قانون الجزاء الكويتي ونحن أسرى لجملة «تعال انت مطلوب»، وجملة تأتي عبر اتصال هاتفي «تعال للمخفر وتعرف ليش طالبينك».

نعم يا سادة بلا أوراق رسمية أصلية وواضحة لا يجب على أي فرد من أفراد الشعب الذهاب الى أي جهة أمنية، وقانونيا ما لم تبرز ورقة الاستدعاء الأصلية أمام المدعى عليه، سواء مسلم أو غيره، فلا يجب ان يستجيب احد، فهذا هو القانون كما تم تشريعه.

من الديرة

alialrandi@hotmail.com
علي الرندي

الوطنية.. ليست علما ونشيدا

الوطنية كلمة لها معان كثيرة عميقة، ومن الممكن أن تتجاوز حدود الكلمات وتصل إلى ما وراء التعبير، حيث لا كلمات تستطيع أن تصف هذه الحالة، لا يصفها إلا الشعور، والشعور هنا يندرج في عالم روحاني تندمج فيه الروح والنفس والجسد لتصنع بوتقة من الأحاسيس التي تفرز لنا هذه الحالة التي نسميها الوطنية. ومجموعة الأحاسيس هذه تتكون على أرض الواقع أولا ثم تنصهر وتكون هذا الشعور.

والوطنية ليست مجموعة من الشعارات الجوفاء يرصها الشعراء ويتغنى بها المغنون في الاحتفالات الرسمية للدولة، وليست هي موضوع علم نقف أمامه باحترام وإجلال لأنه يمثل رمز الدولة، الوطنية هي الكرامة عندما يشعر المواطن بكرامته يعطى للدولة الكرامة أيضا، ولا يستطيع أن يهين الدولة ورموزها لأن كرامة الدولة من كرامته كلاهما لا ينفصلان.

الوطنية أن يجد المواطن الحياة الكريمة التي تقيه تقلبات الزمن وتشعره بأنه لا يعيش يوما بيوم، فلا هو يأمن يومه أو يضمن غده، فصار في عداء كامل مع مجتمعه ولا تجد الوطنية الزائفة إلا فيمن يستفيدون من هذه الحالة، فهم يحبون الوطن ماداموا ينعمون فيه بالرفاهية، ولا يهمهم من يقاسي الحياة ويطالبونهم بأن يكونوا وطنيين، وهم لا يملكون من الوطنية شيئا سوى مصالحهم.

لذلك فالوطنية تساوي الحياة،إذا ساءت الحياة، وإذا انحدرت انحدرت معها كل معاني الوطنية والانتماء، فلنصلح أحوالنا داخل المجتمع ولنبتعد عن التناحر لينصلح كل شيء، لتجد بعدها عشق المواطن لتراب وطنه ودفاعه عن شرعيته.

صدى الأحداث

almutairiadel@hotmail.com
عادل عبدالله المطيري

الكويت وحكم «الديمو»

قرأت كثيرا في الفلسفة السياسية وفي مواضيع كالديموقراطية والنظام السياسي والانتخابات والأحزاب وعموم الأفكار السياسية وفلسفاتها. استوقفني كثيرا ما أورده الفيلسوف أرسطو في كتابه «السياسة» حيث كان له موقف سلبي من الديموقراطية والتي تعني حكم الشعب حيث ديمو تعني الشعب وقراطيا تعني الحكم بلغة اليونانيين، فأرسطو يصنف الديموقراطية كأسوأ الأنظمة السياسية لأنها ببساطة ستؤدي إلى حكم الأكثرية الفقراء غير المؤهلين للحكم. وبالمصادفة يتفق أفلاطون مع أرسطو ضد الديموقراطية رغم اختلافهما بكل شيء، حيث يقول أفلاطون في كتابه الجمهورية ان «الديموقراطية هي نظام سياسي يحكمه الحمقى».

ما عنيته أن اليونانيين الذين ابتلونا باكتشافهم للديمقراطية هم أول من لعنها لأنهم ببساطة لا يريدون أن يحكمهم الدهماء.

وبالرغم من أن الديموقراطية المعاصرة تختلف كثيرا عن الديموقراطية اليونانية المباشرة حيث كان يحضر كل المواطنين اليونانيين إلى البرلمان ليقرروا ما يتفقون عليه.

لقد أصبحت الانتخابات والتمثيل النيابي بديلا عن الديموقراطية اليونانية المباشرة البدائية، فلقد اخترعت الديموقراطية الغربية الحديثة (الأحزاب السياسية) التي تتبنى بدورها مشاريعها وأفكارها الخاصة وتطرحها للمجتمع ـ وهو الذي يختار من يريد أن يحكمه أو بالأصح مالذي يفضله من الخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة.

حيث لم تعد الأحزاب في الدول الغربية ترفع أفكارا وأيديولوجيات سياسية، لأن المجتمعات الغربية قد أنهت خلافاتها الطاحنة وتناقضاتها منذ زمن بعيد، حتى استقروا فكريا وسياسيا ودستوريا، وأصبحت المنافسة بين الأحزاب السياسية محصورة بمن يقدم حلولا افضل للمشاكل الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.

ونحن في الكويت ما زلنا نمارس الديموقراطية بطريقتنا الخاصة والتي لم يعرفها اليونانيون القدماء ولا الغربيون المعاصرون، حيث نذهب لنصوت لأشخاص ربما يخذلوننا أو لا يملكون الأغلبية التي تمكنهم من تحقيق ما انتخبناهم من أجله لا تتفاءلوا كثيرا فحتى لو بدأنا بالتحديث السياسي اليوم، وأقررنا قانون الأحزاب السياسية والحكومة البرلمانية، فسيكون أمامنا طريق سياسي طويل جدا ومليء بالصراعات بين الأحزاب الجديدة حول المبادئ الأساسية للحكم أي شكل الدستور وصلاحية السلطات الثلاث ونوعية الحريات العامة، وإذا نجحنا بحسم الخلافات سريعا، واستقرت أوضاعنا الدستورية فعندئذ نكون قد وصلنا إلى حالة مشابهة للديموقراطية الغربية حيث سيتنافس السياسيون على من يستطيع أن يحقق الرفاهية للمجتمع.

نظرات

bodalal@hotmail.com
محمد هلال الخالدي

ألمانيا الجديدة.. ومسلمون يعطلون نشر الإسلام

في معظم مقاطعات ألمانيا تم خلال السنوات القليلة الماضية السماح بتدريس تعاليم الإسلام في المدارس الحكومية، إلا أن الخلافات المذهبية والطائفية بين ممثلي التجمعات الإسلامية هناك حول محتوى المادة العلمية عن الإسلام تسببت في تعطيل الموضوع الذي يفترض أن يكون من أفضل وأكبر وسائل الدعوة ونشر دين التوحيد في قلب أوروبا. تخيلوا إذن صورة الإسلام وما الفكرة التي ستتكون في أذهان الغرب عن المسلمين؟! هكذا تفعل الطائفية وهكذا تعمي الكراهية والحقد الطائفي قلوب المنتمين إليها.

□ □ □

أن تسمح الحكومة الألمانية بتدريس تعاليم الإسلام في مدارسها، خطوة كبيرة وفرصة عظيمة لم تتوافر لأي دين آخر، تعبر بوضوح عن حالة الانفتاح والتسامح التي يعيشها هذا البلد العظيم، والرغبة الصادقة في طي صفحة النازيين المظلمة التي وصمت ألمانيا بالعنصرية والانغلاق لفترات طويلة، وقد شهدت بنفسي جزءا من هذا التحول الكبير الذي طرأ على الثقافة الألمانية منذ مطلع التسعينيات وحتى اليوم، ولاحظت اهتمام الألمان بالإسلام بشكل خاص، حيث زادت مراكز تعليم اللغة العربية بشكل ملحوظ، وانتشرت بكثرة الكتب المتعلقة بالإسلام والقرآن الكريم وتفسيراته في مكتباتها، وكذلك زيادة عدد المساجد ومراكز الدعوة ومجالس الإفطار الجماعي في رمضان في كبرى مدنها، إضافة إلى القوانين والتشريعات التي تتعلق بالمسلمين وحقوقهم الدينية وغيرها، يقابل ذلك تعطش كبير لدى كثير من الألمان لفهم الإسلام، ورغبة شديدة لسد الفراغ الروحي الذي يعاني منه الغرب بصورة عامة وخلال السنوات القليلة الماضية بشكل خاص.

كل هذا يجعلنا أمام أكبر وأفضل فرصة تاريخية لخدمة دين الله ونشره بين أفضل شعوب الأرض تعليما وثقافة وتقدما، ومع ذلك تأبى الطائفية البغيضة إلا أن تطل برأسها الشرير، وتحرم ملايين البشر من فرصة التعرف على عظمة هذا الدين وشموليته وقدرة تشريعاته الإلهية على تنظيم حياة البشر بأفضل صورة. أليس في الإسلام ما يجمع مختلف المذاهب والطوائف من مبادئ حق وخير ووحدانية، أليس لدى المسلمين ما يتفقون على تقديمه للآخرين ويمكن أن يقنعهم بدخول الإسلام والتأكيد على أنه دين النجاة والرحمة والفضيلة والسلام؟!

□ □ □

ألمانيا اليوم ليست هي ألمانيا قبل 20 عاما، فهي ألمانيا جديدة وعظيمة باقتصادها القوي وصناعاتها المتميزة ومدنها الجميلة وانفتاحها الثقافي غير المسبوق. ألمانيا اليوم تفتح أبوابها للمسلمين لنشر تعاليمهم التي يدعون أنها سمحة وتدعو للسلام والمحبة، إلا أن الطائفيين بعقولهم الصغيرة وأنانيتهم المفرطة يغلقون كل باب من أبواب الخير والمحبة. قاتل الله الطائفية والطائفيين.. ما أقبحهم!

خفايا ساطعة

n.alalimi@live.com ـ @nasserp7
ناصر العليمي

لقد تماديت يا من تقول «إما تسقط الكويت»

عذرا يا كويت ويا شعب الكويت الحبيب أقول لمن قال «إما تسقط الكويت»، لقد تعلمنا منذ طفولتنا ان نقول نموت نموت وتحيا الكويت بل وتعلمنا ان نقول تحيا الأمة العربية هذا ما علمتنا الكويت، هل سقوط الكويت بالنسبة لك أمر عادي هل تعتقد أن أبناء الكويت لا يعلمون أن مخطط حزبك وأهدافه هو أن تسقط الدولة لتتمكنوا من مقدراتها اعلم أنكم مكشوفون ،واعلم أن مخططكم وطموحكم مفضوح ،والكل يعلم أنكم في كل واد تهيمون وفي أي قضية تضخمون وتجيدون التلون والتمسح الحزبي والقبلي والعائلي والحكومي والديني من أجل مصالحكم وتسعون لتجيير مطالبات الشباب الوطني الطموح لمصالحكم البعيدة المدى لكي تجعلوا الشباب وقودا لحزبكم وهم أول من سيحترقون منكم ويتحطم طموحهم الوطني المسالم على صخرة أهدافكم المسمومة ،إنكم تجيدون القفز وتجيدون المراوغة وماذا تقصد أن الشعب الكويتي ليس استثناء من بقية الشعوب ؟وأي شعوب تقصد؟ هل التي أصبحت الآن تحت سطوة الأحزاب وزاد فقرها فقرا وتفرقة وانعدم الأمن والاستقرار لديها؟ لقد اخرج التصريح الأخير ما في قلوبكم من أطماع وحاول البعض منكم أن يغطي عليها كعادتكم، ولكن في كل الحالات ألسنتكم دائما تفضح مكنون صدوركم كما قال ـ توماس جيفرسون «العدو عادة يقول ويعتقد ما يتمنى» لقد أفلستم بعد أن انكشف مخططكم وابتعد عنكم الشباب الوطني المحب لوطنه ،والآن تستنجدون بالشباب وتحرضونهم بدهائكم المعهود ،الشباب مطالبهم وطنية مستحقه وانتم تخلطون مطالب الشباب بأطماعكم وأهدافكم السلطوية ،لذلك ليكن في حسبانكم ان الشباب الكويتي أذكى مما تعتقدون ولن يسمحوا بأن تمس الكويت بسوء فالتاريخ يشهد لهم ولآبائهم وأجدادهم بأن الشعب الكويتي بجميع أطيافه كان ولا يزال الحصن الحصين للكويت وأميرها بعد الله عز وجل ولن يسمحوا لأنفسهم بأن يكونوا فريسة لأطماع أحزابكم كما يفعل ببعض الدول من قبل الأحزاب المماثلة لكم عندما تستولي على السلطة، اننا لم نسلم من أتباعكم في المناصب المهمة بالدولة وعنصريتهم البغيضة والعلنية فكيف نسلم رقابنا ومقدرات وطننا لكم، اعتقدأنها أوهام وأحلام النهضة ومنهج أكاديمية التغيير ودراسة كارنغي التي نشاهد تنفيذ أدق تفاصيلها لدينا ليس مصادفةأو وليدة اللحظة، بكل صراحة أقول لكم ولكبرائكم انكم فجرتم بالخصومة كثيرا ولم يسلم منكم كل من يعارضكم حتى رجال الدين الوسطيين والمسالمين طعنتم بهم ونعتوهم بأقبح الألفاظ وتهجمتم على دول وحكام وكأن أحزابكم مصانة من الخطأ ،هذا هو الغرور بعينه ،ولو تحدثنا عن أخطائكم الفادحة لما وسعتنا المجلدات ،لذلك بكل بساطه أقول لكم إن طموحكم وأوهامكم لن تتحقق بإذن الله تعالى مهما كلفنا الأمر، اللهم إني بلغت اللهم فاشهد، نموت وتحيا الكويت وعاشت الأمة العربية، كلمات عميقة المعنى لا يفهمها إلا ذوو النفوس الطاهرة.

فكرة

سلطان إبراهيم الخلف

إسقاط الفوائد ومخرجات الهيئة

إسقاط فوائد القروض بعد الجدل الناعم بين الحكومة والمجلس الحالي أو مجلس الصوت الواحد لن يحل إشكالية الثقافة الاستهلاكية التي صارت ظاهرة مرضية في مجتمعنا الكويتي، بل ستكون عاملا مشجعا للآخرين على المطالبة بالمثل في المرات القادمة. وقد كان بالإمكان تفادي تفاقم المشكلة لو تم التدخل الحكومي مبكرا بوضع حد لتزايد معدلات الفائدة التي فرضتها البنوك على المقترضين، ولحسن حظ المقترضين أن تعامل حكومتنا مع قضيتهم كان خلافا لتعامل الحكومات الاوروبية أو حكومة الولايات المتحدة التي رفضت التدخل لمساعدة المقترضين خلال أزمة الرهن العقاري، مما أدى الى تعرض الكثيرين منهم الى الافلاس ومواجهة ظروف معيشية صعبة وتداعيات اجتماعية خطيرة. وكان من الاجدر مع تبني المطالبة بإسقاط الفوائد أو رفع الرواتب أن يتوجه كل من المجلس والحكومة في المقابل الى إشعار المواطن بالمسؤولية في تحمل تبعات إقدامه على الاقتراض وإلزامه بأن يقدم للدولة ما عليه من التزامات مالية مقابل الخدمات التي تقدمها له وأن يستشعر أهمية المحافظة على هذه الخدمات مثل عدم الإسراف في استهلاك الماء أو الكهرباء من خلال المساءلة القانونية ومن خلال فرض رسوم رمزية على الخدمات الاخرى مقابل تحسين الدولة لخدماتها والارتقاء بها نحو الافضل والحد من ارتفاع الاسعار، فاستمرار إنفاق الدولة لهذه الاموال بهذه الطريقة سيكون وبالا على الدولة والاجيال القادمة، لأنه وحسب تحذيرات صندوق النقد الدولي «فإن استمرار الاتجاهات الحالية للانفاق سيستنفد كل عائدات النفط بحلول العام 2017» وحتى لو جانب الصواب صندوق النقد الدولي فستظل هذه السياسة الانفاقية مصدر خطر على مستقبل الدولة مع غياب مصادر أخرى للدخل.

□ □ □

توجه وزير التربية والتعليم د.نايف الحجرف الى رفع مستوى مخرجات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عن طريق رفع نسب القبول في الكليات التطبيقية والتقليل من أعداد المقبولين هو توجه سليم، لكن هناك أسبابا اخرى لتدني مستوى مخرجات الكليات التطبيقية ويجب معالجتها بجدية، حيث تعود الى افتقاد الكليات مفهوم التعليم التطبيقي الصحيح كما هو معروف في الدول المتقدمة والى تحول كليات الهيئة الى نماذج جامعية مصغرة لا تهتم بنقل الخبرات العملية ولا بمواكبة التقنيات الحديثة، وكل همها التركيز على البحوث ومحاكاة المؤسسات الجامعية وهذا الانقصام التعليمي لا يخدم مخرجات الهيئة، وإذا لم يتم وضع التعليم التطبيقي في سياقه الصحيح، فلن يؤدي الى النتائج المطلوبة وسيظل تعليمنا التطبيقي مجرد شعار إعلامي في الكويت وحتى لو تم اعتماد برامجه تبقى العبرة في التطبيق وليس الاعتماد.